

**واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات
النهوض بها (رؤية مستقبلية)**

**The statues of manufactural industry in
Iraq and its improvement strategy
(future vision)**

الأستاذ الدكتور المتمرس يحيي غني النجار

طالب الدكتوراه رياض جواد كاظم

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المستخلص

تعد الصناعة التحويلية المحرك الأساس للتنمية الاقتصادية والصناعية عبر أدائها ودورها الفاعل في تكوين الناتج المحلي، وتكمن أهميتها في دورها المؤثر في حماية الصناعة الوطنية عن طريق زيادة الصادرات، وتقليل الاستيرادات، فضلاً عن في استيعاب الإعداد الهائلة من الأيدي العاملة وقدرتها على تحقيق التقدم التكنولوجي . وتعاني الصناعة التحويلية في العراق كثيراً من المشاكل والمعوقات التي سببت انخفاضاً شديداً في الأداء الاقتصادي من أبرزها : توقف معظم الخطوط الإنتاجية، وتقدم التكنولوجيا المستخدمة فيها وتدمير البنى التحتية لهذه الصناعة كـ (الكهرباء، والماء، وسائل النقل والمواصلات،.... وغيرها)، وضعف السوق المحلية، وتدهور الوضع المعاشي للمستهلكين، وإتباع سياسة الإغراق السلمي، فضلاً عن المشاكل التمويلية جراء عدم توفر الثقة المطلوبة لدى المصارف التجارية؛ بسبب الخسائر التي تتعرض لها هذه الصناعة، وانخفاض أدائها الاقتصادي، وعدم توفر بيئة سياسية مستقرة، فضلاً عن المشاكل التي تتعلق بالقوانين والتشريعات، وعدم وجود رؤية إستراتيجية خاصة بالتنمية الصناعية تتلائم مع الواقع الصناعي في العراق .

وبناءً على ذلك يستوجب ذلك تهيئة المستلزمات الأولية لخلق بيئة مناسبة لإصلاح الصناعة الوطنية، وتحديد أهم الاستراتيجيات والسياسات الجوهرية التي لابد من العمل عليها بوصفها أولويات مهمة للنهوض بالصناعة، وتمكينها من تجاوز أزمته والتحديات التي تواجهها .ومن هنا لابد أن تكون للدولة رؤية صناعية مستقبلية تهدف إلى بناء قطاع صناعي تحويلي متطور، أن تحدد التوجهات البعيدة المدى للصناعة العراقية، مما يشكل إطاراً عاماً لتوجهات الخطط الصناعية ومعياراً لاختيار سياستها، بما يضمن تنافسها وتكاملها، لتحقيق هذه الأهداف تحتاج لخطط خمسية عديدة، بما يضمن إحداث تغير جوهري في دور الصناعة التحويلية .وعلى وفق ما تقدم يمكن القول : إن توفر متطلبات النهوض بالصناعة التحويلية وتطويرها من أجل تعزيز قدرتها التنافسية أصبح ضرورة ملحة لا تتحمل التسويف أو التأهيل، بل أنها أصبحت مهمة وطنية بامتياز بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية .

Abstract.

The manufactural industry is considered as the main driven engine of economical and industrial improvement through its effective role and performance in formation of the local output. The importance of the manufactural industry lies in its effective roles in protection of the national industry by increasing the exports and decreasing imports as well as equipping the huge numbers of manpower, in addition to its ability to achieve technology progress.

The manufactural industry is suffering from many problems and obstacles which caused rapidly decreasing in economic performance. The more significant problems and obstacles are: Most of the production lines were shut down (stopped)

Obsolescence of the used technology , Destruction of the infrastructure like(electric power, water supplies transportation means) , The weakness of the local market, Dropping of the citizen purchasing power, Following the saturation of the market policy, Funding problems due to local banks distrust with these industries because of its big losses , Unstable political environment , Legislation problems , The lack of the strategically vision for the industrial improvement process that suits with Iraqi industrial situation .

Basing on above, It is recommended to prepare the fundamental requirement to create suitable environment to reform the national industry and determining the most important essential strategies and policies which are considered as important priorities for developing the industry that make it able to overcome challenges. For that; the government should has future vision for the industry aims to build advanced manufactural industry sector.

To achieve these objectives, the industry needs for many five-year plans to ensure essential changes in manufactural industry role. According to that we can say that : the availability of improvement requirements of the manufactural industry for the purpose of enhancement of its Competitiveness and integrity became urgent need besides it became national mission.

Research Keys, The statues of manufactural industry in Iraq , Advancement strategies , The future state vision for industry

المقدمة Introduction:

إن الإخفاق الصناعي في العراق هو بالتأكيد، ليس وليد مرحلة معينة بقدر ما هو سلسلة من الإخفاقات شهدتها المراحل السابقة، ولذلك فإن أي محاولة في التفكير حول آليات عمل مقترح ما للنهوض بواقع الصناعة التحويلية يتطلب فهم واستيعاب كافة المتغيرات، وتسخيرها باتجاه وضع تصورات مستقبلية للتنمية الصناعية في العراق، وما دراستنا هذه إلا محاولة في التفكير المنهجي لتأشير ملامح تطوير الصناعة التحويلية اعتماداً على ارث الماضي وتجاربه المريعة بغية الاستفادة منها أولاً، ولعدم الركون إلى الاجتهاد في التجربة والخطأ ثانياً، لهذا لابد من السعي الجاد في اكتساب المعرفة والاعتماد على الذات المنفتحة على العالم الخارجي المنظور علمياً وتقنياً، والتفاعل الايجابي معه بما يساعد على الوصول إلى سياقات عمل مستقبلية قائمة على تحديد التوجه التنموي الصناعي للاقتصاد العراقي .

ولعل من أولى متطلبات النهوض بالصناعة التحويلية هو الانطلاق من الإمكانيات المتاحة، وبناء نموذج تنموي صناعي عبر الاستفادة من الماضي وتسخير كافة الجهود، وهذا بلاشك يتطلب ضرورة اختصار الزمن والاستفادة من الخبرات المتراكمة في التعامل، فضلاً عن إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في عملية تطوير القطاع الصناعي، ودمج خبرات هذا الأخير مع القطاع العام، مع ضمان توفر المزيد من الدعم المادي للشركات الخاصة. لذا تسعى هذه الدراسة إلى أيجاد إستراتيجية تنموية للصناعة التحويلية في العراق تتلائم الملامح هذه الاستراتيجية مع خلفية واقع الصناعة العراقية واتجاهات السياسة الاقتصادية الجديدة للدولة .

أهمية الدراسة Importance of Research :

بات التحول إلى اقتصاد السوق نتيجة حتمية للظروف والمتغيرات الاقتصادية الدولية التي تحيط بنا . وبذلك أصبح التساؤل حول اثر هذا التحول على الصناعة التحويلية يشكل هاجساً يشغل بال الكثيرين في الآونة الأخيرة، ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث في محاولته الإجابة على التساؤلات الكثيرة التي تتناول هذا الموضوع، وانعكاساته على قطاع الصناعة . إذ تبرز الحاجة حالياً إلى تحديد السياسات والاستراتيجيات الجديدة التي يجب العمل في ضوءها بهدف حصر الخسائر في اضيق الحدود وتعظيم المكتسبات قدر الإمكان .

مشكلة الدراسة Problem of Research :

بما أنَّ التحول نحو نظام السوق يعني تغير المعايير والاستراتيجيات التي كان يعمل في ظلها القطاع الصناعي، وتبني الاستراتيجيات والمعايير التي تم العمل بها في ظل نظام السوق، لذا فإننا سوف نواجه مشكلة مهمة ستكون مدار دراستنا وهي : هل إن تحول العمل في القطاع الصناعي يتلائم مع الأهداف المرسومة، وهل إن عملية التحول هذه تعد عملية إصلاح أم هي عملية تكييف للسياسات، والاستراتيجيات، والمعايير المرسومة. يمكن إن نبني فرضية نعتمد عليها في هذه الدراسة.

فرضية الدراسة Hypotheses of Research :

إنَّ مدى إمكانية تحقيق هدف تطور القطاع الصناعي يتمثل بحصيلة درجة الموائمة للسياسات والاستراتيجيات والمعايير المعمول بها لأجل تحقيق الأهداف المرسومة، وبهذا تكون العلاقة السببية بين المتغير المستقل للأهداف، وبين المتغير التابع هو السياسات والاستراتيجيات التي سيعمل بها والتي يمكن تمثيلها بعلاقة الفعل ورد الفعل . ولتحقيق مدى صحة هذه الفرضية باتت الدراسة تركز على هذه الفرضية، لمعرفة مدى فاعليتها وهذا ما سنتطوي عليه الدراسة .

هدف الدراسة Objective of Research :

تهدف هذه الدراسة إلى تناول أهم السبل الكفيلة بخلق الموائمة بين السياسات والاستراتيجيات والمعايير المعتمدة من جهة، وبين الأهداف المرسومة من جهة أخرى، إذ إنَّ الانطلاق نحو الأهداف المرسومة يُعد المحرك الأساس للسياسات والاستراتيجيات والمعايير التي ينبغي أن تعتمد لإثبات صحة القول : (أن العملية هي عملية تكييف وليس إصلاح) .

ولتحقيق الهدف المرسوم آنفاً تم تقسيم الدراسة على وفق هيكلٍ إجرائي يرتكز على ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتعتبها خاتمة بأهم النتائج التي توصل إليها الباحث .

المبحث الأول : واقع الصناعة التحويلية في العراق**1- مؤشر الصناعة التحويلية حسب القطاع الصناعي**

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تعطي نظرة ثاقبة على طبيعة هذه الصناعات، والعوامل المؤثرة في تطويرها، والعقبات التي تواجه تطور مثل هذه الصناعات، ومما لا شك فيه أن قطاع الصناعات التحويلية من أهم فروع القطاع الصناعي، تختلف أعداد هذه الصناعات في العراق حسب القطاعات الثلاثة (القطاع العام، القطاع المختلط ، القطاع الخاص)، ونلاحظ أن التباين بين هذه القطاعات وأهميتها يعود إلى طبيعة الفلسفة الاقتصادية للدولة، وكذلك النظرة الفردية للمستثمر الصناعي ولاسيما في بحثه عن الموقع الذي يحقق أقصى الإرباح ولهذا فهو يختار الوضع المناسب الذي يرى فيه تحقيق هذا الهدف، وعلى وفق ذلك يمكن تصنيف هذه الصناعة في العراق حسب حجم القطاع الصناعي، وكما مبين في الجدول (1) :

جدول (1) تطور عدد منشآت الصناعة التحويلية الكبيرة للمدة (2000-2012)

السنة	العدد			المجموع	الأهمية النسبية			مجموع النسب
	منشآت القطاع العام	منشآت القطاع المختلط	منشآت القطاع الخاص		منشآت القطاع العام الكبيرة إلى مجموع الكلي لهذه المنشآت (%)	منشآت القطاع المختلط إلى مجموع الكلي لهذه المنشآت (%)	منشآت القطاع الخاص إلى مجموع الكلي لهذه المنشآت (%)	
2000	102	54	483	639	16	8.5	75.5	%100
2001	108	49	504	661	16.3	7.4	76.3	%100
2002	58	15	345	418	13.9	3.6	82.5	%100
2003	60	16	375	451	13.3	3.5	83.2	%100
2004	73	13	403	489	14.9	2.6	82.5	%100
2005	69	13	370	452	15.2	2.9	81.9	%100
2006	67	10	334	411	16.3	2.4	81.3	%100
2007	72	10	341	423	17	2.4	80.6	%100
2008	84	11	392	487	17.2	2.3	80.5	%100
2009	83	12	400	495	16.8	2.4	80.8	%100
2010	83	11	406	500	16.6	2.2	81.2	%100
2011	85	12	449	546	15.6	202	82.2	%100
2012	88	12	486	586	15	2	83	%100

المصدر: إحصاءات وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء الصناعي / 2008 و 2009 و 2010 و 2011 و 2012.

* الأهمية النسبية من عمل الباحث .

يمكن بيان التغيرات التي طرأت على أعداد المؤسسات الصناعية في قطاع الصناعات التحويلية من خلال الجدول (1) :

أ- القطاع العام : احتل القطاع العام المرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت ، إذ بلغ عددها في العراق عام (2000) بحدود (102) مؤسسة صناعية ، أي ما نسبته نحو (16%) من إجمالي المؤسسات الصناعية. وقد أخذ عدد المنشآت بالانخفاض والتراجع طيلة سنوات الدراسة (2001-2012)، بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية التي مر بها العراق بعد أحداث (2003) إذ تعرضت الكثير من منشآت القطاع العام إلى الحرق والسلب والنهب، مما أدى إلى إغلاق الكثير منها .

ب- القطاع المختلط : احتل القطاع المختلط المرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت، إذ بلغ عدد المنشآت في العراق عام (2000) بحدود (54) مؤسسة صناعية، أي ما نسبته (8.5%) من إجمالي المؤسسات الصناعية.

وقد أخذ هذا العدد بالتراجع بعد عام (2000)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى أن مؤسسات هذا القطاع وحجم الاستثمارات فيه لم تشهد تطوراً كبيراً، فضلاً عن افتقار هذا القطاع للمناهج الاستثمارية التي كانت موجهة بشكل كامل للقطاع العام فحسب .

ت- القطاع الخاص : احتل القطاع الخاص المرتبة الأولى من حيث العدد الكلي لمنشآته، إذ بلغ عددها في العراق عام (2000) بحدود (483) مؤسسة صناعية، أي ما نسبته (75.5%) من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية في العراق .

وقد أخذ عدد منشآت هذا القطاع بالارتفاع في عام (2001) لتصبح بحدود (504) مؤسسة صناعية، ثم أخذ هذا العدد بالانخفاض والتراجع للمدة (2002 - 2009) ، ويعود سبب ذلك إلى تردي الظروف الأمنية والاقتصادية للمدة نفسها، ولترتفع بعدها أعداد المنشآت إلى (500 و 546 و 586) منشأة على التوالي للأعوام (2010 و 2011 و 2012)، بسبب التحسن النسبي في الوضع الأمني والدعم الحكومي للقطاع الخاص من خلال تقديم التسهيلات المالية، ومنح إجازات التأسيس للمشروعات الصغيرة عن طريق المديرية العامة للتنمية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن فضلاً عن التسهيلات الأخرى .

2- مؤشر رواتب وأجور الصناعة التحويلية

تعد دراسة مؤشر الرواتب والأجور من المؤشرات المهمة في قطاع الصناعات التحويلية، لأن الأجر يمثل المصدر الرئيس لدخل العاملين في العراق ، فهو يقوم بإفناقه على إشباع احتياجاته من السلع والخدمات، وتمثل الأجور والرواتب للعاملين الدخل الذي يحصل عليه المشتغل كتعويض على الجهد والوقت الذين بذلها في عمله، وفي جدول (2) رواتب وأجور العاملين في المؤسسات الصناعية :

جدول (2) رواتب وأجور العاملين في المؤسسات الصناعية بالأسعار الثابتة لسنة (1988)
للمدة (2000-2012)

السنة	الرواتب والأجور (مليون دينار)	معدل نمو
2000	87877	-----
2001	189650	1.2
2002	111191	(0.4)
2003	496948	3.5
2004	513437	0.03
2005	591279	0.2
2006	107304	(0.8)
2007	797118	6.4
2008	-----	-----
2009	1363331	-----
2010	1786182	0.3
2011	2114158	0.2
2012	2173640	0.03

المصدر : إحصاءات وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الصناعي/ 2008 و 2009 و 2010 و 2011 و 2012
* معدل نمو من عمل الباحث .

* الأرقام التي بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة .

* 2008 لم يصدر لانشغال وزارة التخطيط في التعداد .

ومن خلال بيانات الجدول (2) يمكن دراسة التغيرات التي طرأت على رواتب وأجور العاملين في قطاع

الصناعات التحويلية للمدة (2000-2012) :

فقد بلغت رواتب وأجور العاملين في هذا قطاع في أول سنوات الدراسة، (87877) مليون دينار و(2173640) مليون دينار في نهاية سنوات هذه الدراسة . وأخذت الرواتب الأجور المدفوعة في قطاعات الصناعات التحويلية بالارتفاع الكبير من نحو(87877) مليون دينار عام (2000) إلى (189650) مليون دينار عام (2001)، ثم انخفضت إلى (111191) مليون دينار عام (2002)، وكان معدل نمو الرواتب والأجور لعام (2002) ذات قيمة سالبة قدرت بـ (-0.4%)، جراء الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق للمدة (1990 - 2002) . وأخذت الرواتب والأجور بالارتفاع الكبير للمدة (2003 و2004 و2005) نحو (496948 و513437 و591279) مليون دينار على التوالي، وسجل معدل النمو للأجور والرواتب لنفس المدة نموا ايجابيا، بسبب ارتفاع أسعار النفط، والسياسة الحكومية الخاصة برفع دخل الموظفين . أما عام (2006) كان معدل نمو الأجور والرواتب سالبا وبلغت نسبته (-0.8%)، أما المدة الأخيرة (2009-2012) فقد استمرت بالتحسن والارتفاع التدريجي فضلا عن اتسامها بمعدلات النمو الايجابية، جراء زيادة رواتب وأجور العاملين من قبل الدولة نتيجة لارتفاع أسعار النفط .

3- مؤشر عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة

تعد دراسة مؤشر تطور عدد المؤسسات الصناعية التحويلية من المؤشرات الكمية التي تدل على زيادة حجم النشاط الاقتصادي في القطاع الصناعي، ويمكن تقسيم المؤسسات الصناعية في ضوء عدد العاملين إلى فئات ثلاث، هي: المنشآت الصغيرة وهي إلى تستخدم عدد من العمال يتراوح ما بين (1-9) عامل، والمتوسطة التي تستخدم (10-29) عاملاً، والكبيرة التي تستخدم (30) عاملاً فأكثر، ويمكن توضيح عدد المؤسسات حسب حجم المؤسسة، كما مبين في الجدول (3) :

جدول (3) عدد المؤسسات الصناعية التحويلية وحسب حجمها للمدة (2000-2012)

السنة	العدد			المجموع	الأهمية النسبية			مجموع النسب
	المؤسسات الكبيرة	المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الصغيرة		المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصناعية (%)	المؤسسات المتوسطة إلى المؤسسات الصناعية (%)	المؤسسات الصغيرة إلى المؤسسات الصناعية (%)	
2000	639	156	77167	77962	0.80	0.20	99	100%
2001	661	142	69090	69893	0.9	0.20	98.9	100%
2002	418	80	57204	57702	0.76	0.14	99.1	100%
2003	451	79	17929	18459	2.4	0.4	97.2	100%
2004	489	92	17599	18180	2.7	0.5	96.8	100%
2005	452	76	10088	10616	4.3	0.7	95	100%
2006	411	52	11620	12083	3.4	0.4	96.2	100%
2007	423	57	13406	13886	3	0.5	96.5	100%
2008	487	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
2009	495	51	10289	10835	4.6	0.5	94.9	100%
2010	500	56	11131	11687	4.3	0.4	95.3	100%
2011	546	159	47281	47986	1.1	0.3	98.6	100%
2012	586	165	48521	49272	1.2	0.3	98.5	100%

المصدر : إحصاءات وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الصناعي / 2008 و 2009 و 2010 و 2011 و 2012.

* الأهمية النسبية من عمل الباحث .

* (- - -) لم يصدر لاتشغال وزارة التخطيط في التعداد .

ويمكننا تتبع التطورات التي حدثت في عدد المؤسسات الصناعية التحويلية في العراق للمدة (2000-2012) من خلال الجدول (3) :

أ.الصناعات الكبيرة : وهي تلك الصناعات التي تستخدم أكثر من (30) عامل فأكثر، وتمثل هذه الصناعات النواة الحقيقية للتصنيع الحديث نظرا للاستثمارات الكبيرة، واستخدام التقنيات الحديثة بالعمل . وبلغ عدد المؤسسات الكبيرة في العراق عام (2000) بحدود (639) مؤسسة، أي ما نسبته (0.8%)، أي أقل من الواحد بالمائة من إجمالي المؤسسات الصناعية، ثم ازداد هنا عدد إلى (661) مؤسسة، بنسبة (0.9%) من إجمالي المؤسسات الصناعية عام (2001) .

وفي عام (2002 و 2003) أخذ عدد المؤسسات الصناعية بالانخفاض والتراجع، إذ أصبح عدد المؤسسات الصناعية (418 و 451) أي بنسبة (0.76% و 2.4%) من إجمالي المؤسسات الصناعية ، بسبب الأحداث التي مر بها العراق، وتعرض المؤسسات للحرق والسلب مما أثر بشكل سلبي على عدد المؤسسات في العراق . أما خلال الأعوام (2004-2007) فقد بدأ عدد المؤسسات يتراوح ما بين الارتفاع والانخفاض البسيط . وقد أخذ عدد المؤسسات الكبيرة بالتزايد في عام (2009 و 2010 و 2011 و 2012)، فبلغ (495 و 500 و 546 و 586) مؤسسة على التوالي ، أما حصة المؤسسات الكبيرة من إجمالي مؤسسات الصناعة التحويلية فبلغت (4.6% و 4.3% و 1.1% و 1.2%)، بسبب عودة قسم من المؤسسات الصناعية لمزاولة عملياتها الإنتاجية .

ب.الصناعات المتوسطة : بلغ عدد المؤسسات الصناعية المتوسطة (156) عام (2000)، أي ما نسبته (0.2%) من إجمالي المؤسسات الصناعية في العراق .

أما خلال الأعوام (2001-2010) فقد أخذت منشأته بالانخفاض، بسبب عدم الاستقرار الأمني في البلاد، والذي أثر بشكل مباشر على المؤسسات الصناعية المتوسطة ، فضلا عن عدم مجازفة المستثمرين في إقامة مشاريع جديدة ، في حين أخذت مؤسساته بالتزايد في عامي (2011 و 2012)، فأصبحت (159 و 165) مؤسسة على التوالي، بسبب تحسن الوضع الأمني، والدعم الحكومي لهذا القطاع ، أما نسبة مساهمة المؤسسات الصناعية المتوسطة من إجمالي المؤسسات الصناعية فبلغت (0.3%) .

ج.الصناعات الصغيرة : بلغ عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة في العراق (77167) مؤسسة في عام (2000)، وتمثل نسبة تلك المؤسسات من إجمالي المؤسسات الصناعية حوالي (99%) .

أما خلال الأعوام (2001- 2010) فقد أخذ عدد هذه المؤسسات بالانخفاض، ويعود سبب ذلك إلى تراجع أعداد الصناعات الصغيرة عن الانفتاح الاقتصادي، وتوقف وإغلاق الكثير من المصانع عن العمل، وقد أخذت مؤسساته بالتزايد في عامي (2011-2012) فأصبحت (47281 و 48521) مؤسسة على التوالي، أما حصة مؤسساته من إجمالي المؤسسات الصناعية فبلغت (98.6% و 98.5%) مؤسسة على التوالي، ويعود سبب الزيادة في أعداد مؤسساته خلال العامين الأخيرين إلى التحسن الأمني النسبي في العراق فضلا عن قيام الحكومة بمنح بعض التسهيلات ودعمها لهذه المؤسسات .

نستنتج مما تقدم أن تلك الزيادة في عدد الصناعات الصغيرة يعود إلى جملة من الأسباب أهمها قدرة الصناعات على الاستجابة للمتغيرات بصورة أسرع من غيرها، وكذلك مساهمة البرامج الموجهة لدعم تلك

الصناعات من قبل الدولة وبعض المنظمات العالمية من أجل تميمتها والنهوض بما يتلائم مع متطلبات المرحلة الجديدة .

4- مؤشر عدد العاملين في المؤسسات الصناعية التحويلية

يعد عنصر العمل احد أهم مدخلات العملية الإنتاجية، ويعد مؤشر عدد العاملين من المؤشرات الرئيسة التي من خلالها يمكن التعرف على التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد القومي او على الصناعة التحويلية، وكذلك يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مستوى التشغيل والاستخدام في قطاع الصناعات التحويلية .

أما أهمية عنصر العمل فقد تزايدت بالقدر نفسه الذي تحتله أهمية رأس المال، كما لوحظ أن فاعلية قوة العمل تسهم في النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة بقدر إسهام رأس المال، ومن خلال الجدول (4) يمكن توضيح تطور عدد العاملين في قطاع هذه الصناعة .

جدول (4) عدد العاملين في المؤسسات الصناعية التحويلية للمدة (2000-2012)

السنة	العدد			المجموع	الأهمية النسبية			مجموع النسب
	العاملين في المؤسسات الكبيرة	العاملين في المؤسسات المتوسطة	العاملين في المؤسسات الصغيرة		عدد العاملين في المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصناعية (%)	عدد العاملين في المؤسسات المتوسطة إلى المؤسسات الصناعية (%)	عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة إلى المؤسسات الصناعية (%)	
2000	120	2272	91147	93539	0.2	2.4	97.4	%100
2001	135	2123	82122	84380	0.2	2.5	97.3	%100
2002	79	1237	62514	63830	0.1	1.9	98	%100
2003	109	1407	21020	22536	0.5	6.2	93.3	%100
2004	143	1668	21413	23224	0.6	7.2	92.2	%100
2005	143	1397	11302	12842	1.1	10.9	88	%100
2006	166	960	14018	15144	1.1	6.3	92.6	%100
2007	172	1117	18032	19321	0.9	5.8	93.3	%100
2008	190	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
2009	194	871	10102	11167	1.7	7.8	90.5	%100
2010	189	923	11536	12648	1.5	7.3	91.2	%100
2011	186	2431	55739	58356	0.3	4.2	95.5	%100
2012	188	2561	57638	60387	0.3	4.3	95.4	%100

المصدر : إحصاءات وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الصناعي / 2008 و 2009 و 2010 و 2011 و 2012.

* الأهمية النسبية من عمل الباحث .

* (-----) لم يصدر لانشغال وزارة التخطيط في التعداد .

وبناءً على بيانات الجدول (4) يمكن توضيح تطور عدد العاملين في المؤسسات الصناعية حسب حجم المؤسسة، بالآتي :

أ- **عدد العاملين في المؤسسات الكبيرة** : بلغ عدد العاملين في المؤسسات الكبيرة في عام (2000) بحدود (120) ألف عامل وقد ارتفع هذا العدد طيلة مدة الدراسة باستثناء عام (2002)، أد أنخفض إلى (79) ولم يكن سبب ارتفاع عدد العاملين في هذه المؤسسات راجعاً لأسباب اقتصادية حقيقية، وإنما لأسباب سياسية بحثة أد أدت عودة المفصولين السياسيين في زمن النظام السابق إلى هذه الزيادة، أما متوسط حصة العاملين في المؤسسات الكبيرة من إجمالي العاملين في قطاع الصناعة التحويلية فقد بلغ (0.7%) .

ب- **عدد العاملين في المؤسسات المتوسطة** : بلغ عدد العاملين في المؤسسات المتوسطة في عام (2000) نحو (2272) ألف عامل، واستمر بالتذبذب والانخفاض ليصل هذا العدد إلى (923) ألف عامل عام (2010)، وذلك بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية بعد عام (2003) التي أدت إلى إغلاق الكثير من المصانع ، فيما شهدت الأعوام اللاحقة حدوث زيادة في عدد العاملين ليصل إلى (2561) ألف عامل بزيادة طفيفة عما كان عليه عدد العاملين في عام (2000)، بسبب تحسن الوضع الأمني والاقتصادي، أما متوسط حصة العاملين في تلك المؤسسات فقد بلغ بحدود (5.8%) من إجمال العاملين .

ت- **عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة** : بلغ عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة في عام (2000) بحدود (91147) ألف عامل ، ألا أن عدد العاملين في هذه المؤسسات الصغيرة استمر في الانخفاض في عدد العاملين ليصل إلى (11536) ألف عامل في عام (2010)، بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية التي مر بها العراق ، فيما شهدت الأعوام اللاحقة حدوث زيادة طفيفة في عدد العاملين ليصل (57638) ألف عامل في عام (2012)، بسبب توجه الحكومة العراقية إلى دعم القطاع الخاص، وتقديم كافة التسهيلات لهذا القطاع من خلال مديرية العامة للتنمية الصناعية .

أما متوسط حصة العاملين في المؤسسات الصغيرة من إجمالي العاملين في قطاع الصناعة التحويلية فقد بلغ (94%) .

ومما سبق يتضح تواضع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تشغيل واستيعاب الأيدي العاملة، نظراً لتخلف وتقدم ومحدودية القطاع الصناعي، وعدم توفر المنشآت القادرة على استيعاب الأيدي العاملة ، فضلاً عن معاناة العديد من تلك المنشآت (منشآت القطاع العام) من البطالة المقنعة .

المبحث الثاني : استراتيجيات إصلاح الصناعة التحويلية في العراق

لكي تكون انطلاقة العراق نحو اقتصاديات السوق على وفق خطة مدروسة وواضحة ، لا بد من أن يتبنى سلسلة من الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي ، كتهيئة البيئة اللازمة لذلك الإصلاح، وأتباع سياسة نقدية ومالية واستثمارية معينة ، وكما يأتي :

أولاً :- السياسة الفنية والتكنولوجية

تؤدي التكنولوجيا دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية المعاصرة، فالتقدم الصناعي ما هو إلا ناتجاً عن التطور الفني والتكنولوجي، والعراق شأنه شأن الدول النامية عمل على اكتساب قدر من التكنولوجيا عن طريق نقلها من مصادر

خارجية ومناشئ عديدة، من أجل بناء قاعدة صناعية متطورة يتم من خلالها توفير المنتجات الهامة المطلوبة للسوق المحلي .

وبناءً على ذلك فإن تحقيق إستراتيجية تنمية صناعية تحتاج إلى سياسات أخرى في المجال الفني والتكنولوجي، بغية أن تكون متكاملة، وتؤدي الدور المطلوب، وكما يأتي :

- 1- وضع إستراتيجية محددة وواضحة لنقل التكنولوجيا وتطويرها في العراق والاستفادة من التجارب الماضية للبلدان النامية أو المتقدمة، إذ يجب أن تتناسب هذه الاستراتيجية مع إستراتيجية التنمية الاقتصادية والصناعية، وأن تتوافق مع ظروف البيئة في العراق، فضلاً عن دراسة أفضل البدائل المتاحة عند اختيار التكنولوجيا بحيث يتم اختيار أفضل أنواع التكنولوجيا، كما يجب أن تتضمن عقود الشراء التدريب الكامل للكادر الوطني على التشغيل والصيانة والمشاركة الفعلية في نصب المعدات .
- 2- توفير ورش للصيانة، ومعدات لتصنيع قطع الغيار محلياً وتشجيع الكادر المحلي على القيام بمثل هذه الأعمال وتطويرها .
- 3- تشجيع استقدام التكنولوجيا المتطورة إلى العراق بمنح الحوافز المادية وغيرها للقطاع الخاص، ومن المستثمرين على جلب هذه التكنولوجيا من مناشئ متعددة .
- 4- ربط التعليم بكافة أشكاله بما فيه المهني والفني والجامعي بالتكنولوجيا التقنية، وبما يخدم الواقع العلمي والتنمية الشاملة .
- 5- إنشاء مركز للأبحاث الصناعية، ووحدات للأبحاث والدراسات في المنشآت الصناعية الهامة، ترتبط بمركز الأبحاث، يكون مهمتها دراسة كافة المشكلات الفنية والتكنولوجية والعمل على حلها فضلاً عن العمل على تطوير المنشآت الصناعية بتطوير تكنولوجيا الإنتاج .
- 6- تشجيع روح الابتكار والاختراع لدى الشباب العاملين والفنيين في القطاع الصناعي وكذلك لدى الباحثين، والعمل على تفعيل الجهات المشرفة على تسجيل براءات الاختراع والنشر، العمل على قيام الجهات المختصة بالإعلان عن الحوافز المغرية لمن يقدم اختراعاً أو ابتكاراً أو تطويراً أو اكتشافاً جديداً .
- 7- كما ينبغي الاهتمام بالرقابة على الموصفات والمقاييس بوصفها الجهة العلمية المختصة في مجال فحص الجودة والمواصفات للمنتجات المصنعة محلياً والمستوردة، لكونها سوف تساهم بتجديد التكنولوجيا والتقنية المطلوبة لتصنيع السلع طبقاً للمعايير والمواصفات المطلوبة .

ثانياً :- السياسة النقدية

تواجه السياسة النقدية تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار النقدي بما ينسجم مع طبيعة المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الاقتصادي، ويعد التضخم وارتفاع الأسعار من أهم تلك المشاكل التي تمثل تحدياً كبيراً للسياسات الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب رسم سياسة نقدية محكمة للحد من الضغوط التضخمية، وتحقيق الاستقرار النقدي. ويمكن تحديد أهم الإجراءات التي اتخذت في سبيل تحقيق ذلك بالآتي:

- 1- استقلالية البنك المركزي العراقي : فقد منح القانون رقم (56) لعام (2004) البنك المركزي العراقي حق الاستقلال في اتخاذ قراراته، ولا يتلقى التعليمات حتى من الجهات الحكومية ، كما منح هذا القانون قيام البنك المركزي بإقراض الحكومة أو أي هيئة مملوكة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء شراء الأوراق الحكومية في إطار عمليات السوق المفتوحة .⁽¹⁾
 - 2- تحرير القطاع المالي وخصوصاً سعر الفائدة، ففي 2004/3/1 أعلن البنك المركزي تخليه عن تحديد سعر الفائدة الذي يتقاضاه أو تدفعه المصارف والمؤسسات المالية لربائنها، كما أنّ البنك المركزي منح المصارف الأجنبية بالعمل داخل العراق، إذ تعمل فيه الآن سبعة مصارف أجنبية .
 - 3- إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشد مالياً وإدارياً، وذلك من أجل النهوض بالقطاع المصرفي في العراق، إذ تم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي ووزارة المالية بهذا الشأن، علماً أنّ كلا المصرفين يملكان ما يقارب (80%) من النشاط المصرفي ،⁽²⁾
 - 4- استبدال العملة العراقية في 2004/12/15، إذ تم استبدال (4) تريليون دينار عراقي قديم بعملة جديدة ، مما أدى إلى مكافحة التضخم، وأعاد الثقة بالدينار العراقي، وساهم في تحسن سعر الصرف بشكل واضح، فضلاً عن إلغاء ظاهرة تعدد أسعار صرف الدينار العراقي مما أدى إلى توحيد سوق الصرف .⁽³⁾
 - 5- العمل وفق نظام إدارة الدين والتحليل المالي التابع للأمم المتحدة، بغية مطابقة جداول المديونية الخارجية للعراق مع الجهات الدائنة واستخراج التقارير الخاصة بالمديونية وذلك بالتنسيق مع دائرة إدارة الدين العام في وزارة المالية .
- مما سبق يتضح ضرورة مشاركة البنك المركزي العراقي في صياغة، وإعداد وتمويل، وتنفيذ الخطط الاقتصادية التي تعمل على تحقيق إصلاحات حقيقية في القطاع الصناعي بشكل عام والصناعات التحويلية بشكل خاص، وذلك من خلال خطة اقتصادية شاملة، فضلاً عن إجراء عملية تقييم شاملة للنظام النقدي والمصرفي، وتحديد أوجه الخلل، والعمل على إصلاحه فوراً بما يحقق الاستقرار النقدي والثقة بالعملة الوطنية، كما يجب أن تكون السياسة النقدية منسجمة مع السياسة الاقتصادية للدولة .

ثالثاً :- السياسة المالية والمصرفية

أتمس القطاع المالي والمصرفي باتباع سياسات الكبح المالي، التي تتمثل في إخضاع القطاع المالي والمصرفي إلى قيود متعددة في مجال الودائع والقروض، وعدم وجود منافسة حقيقية بين المصارف في السوق المحلية ، وتجزئة النشاط المصرفي، وتساعد المخاطر جراء ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، والمساهمة الكبيرة للقطاع العام في ملكية المصارف، وسيطرته على إدارة وعمليات هذه المصارف ، وضعف نظم مدفوعات البنية الأساسية للقطاع المصرفي.

¹ - البنك المركزي العراقي : قانون البنك المركزي العراقي رقم (56)، لسنة (2004) .

² - احمد إسماعيل المشهداني و حيدر حسين آل طعمه : دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة (10)، العدد (33)، (2014)، ص 137 .

³ - البنك المركزي العراقي : التقرير الاقتصادي السنوي (2007)، موقع شبكة الانترنت : <http://www.cbiraq.org>

ولكي يتم تنشيط التنمية الصناعية والاقتصادية يجب أن تكون هنالك سياسة مالية تؤدي دورها بالشكل المطلوب عبر إتباع جملة من الإجراءات، وهي :

- إعادة النظر في السياسة الضريبية القائمة، وتعديلها بما يتلاءم مع استراتيجيه تشجيع قيام الصناعات، وتحفيز الاستثمارات .
- يجب العمل على تخفيض الضرائب على الانتاج، والمنشآت الصناعية، وتشجيع الصناعة الوطنية .
- يجب أن تؤدي النفقات العامة دوراً في دعم الاستثمارات الصناعية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية .
- منح الإعفاءات الضريبية المناسبة للصناعات الصغيرة، والصناعات التي تستخدم المواد الخام المحلية، فضلاً عن منح إعفاءات ضريبية مشجعة للاستثمارات الصناعية المتعلقة بالصادرات، وكذلك منح تخفيضات ضريبية للمشاريع الصناعية الجديدة خلال السنوات الأولى لإنشائها .
- كما يجب أن يتم التقييم الشامل للسياسات المالية السائدة، والعمل على تعديلها بما يتفق مع المتغيرات المحلية والدولية، وتحقيق معدلات مناسبة في التنمية الصناعية والاقتصادية .
- تقليص دور القطاع العام وخصخصة البنية الحالية، وتفعيل الدور الرقابي في قطاع البنوك، والشركات والمؤسسات العامة والخاصة .

يتضح مما سبق أنّ الإصلاح المالي لا يمكن أن يحقق أهدافه المرجوة إلا إذا توفر له البيئة الملائمة المتمثلة بالاستقرار الاقتصادي، واختيار الوقت المناسب للبدء في خطوات الإصلاح الاقتصادي وفقاً للمنهج التدريجي .

رابعاً : السياسة الاستثمارية

إن جملة المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية التنمية الصناعية في العراق ناجمة عن الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي يمر بها وما يترتب على انخفاض أسعار النفط عالمياً، وما يعنيه من انخفاض حجم التمويل اللازم للميزانية العامة نتيجة لاعتماد العراق على القطاع النفطي، لأشك أن هذه الصعوبات تفرز ضرورة ملحة للبحث عن مصادر بديلة لتمويل عملية التنمية الصناعية، ولعل من أهم تلك المصادر هي (FDI)، بوصفه مصدراً تمويلياً مهماً ومكماً وليس بديلاً عن الاستثمار المحلي، لما يحمله من خبرات متنوعة تسهم في تطوير القدرة التنافسية للمنتجات المحلية .

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن يلاحظ بان تطوير قطاع الصناعة التحويلية يحتاج إلى سياسات أخرى في مجال الاستثمار (المحلي والأجنبي) بغية أن تكون متكاملة، وتؤدي الدور المطلوب، وهي كالآتي :

- 1- يجب أن يتضمن القانون مادة أو فقرة خاصة بنقل التكنولوجيا مع إدخال مصطلح (اكتساب التكنولوجيا)، الذي نقصد به نقل وتوطين ثم توليد التكنولوجيا محلياً ، ويتم هذا عن طريق التفاعل بين الشركات الأجنبية المنشأة على وفق آلية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، التي تتم عبر القنوات الآتية :-
- نقل التكنولوجيا بالاقتداء، ويجري ذلك عن طريق قيام الشركات العلمية بتقليد وإعادة هندسة التكنولوجيات الجديدة، اقتباس طرق إدارة الانتاج، وطرق تسويق جديدة .
- نقل التكنولوجيا بالتفافس، ويجري ذلك عندما تشعر الشركات الوطنية بضغوط المنافسة التي تقوم بها الشركات الأجنبية فتسعى إلى التغلب على ذلك بنقل التكنولوجيا .

- 2- إقامة المناطق والمدن الصناعية من قبل القطاعين العام والخاص، وتزويدها بكامل الخدمات اللازمة لأنشطة الاستثمار من مياه وكهرباء واتصالات وصرف صحي ومحطات المعالجة .
- 3- وضع خارطة استثمارية شاملة لكافة المشروعات القائمة (**مشاريع القطاع العام**) وطاقاتها الإنتاجية، بما يوضح الرؤية أمام المستثمرين الجدد من حيث طبيعة وموقع المشروعات القائمة والمشروعات الجديدة، فضلاً عن توضيح إمكانيات التكامل بينها وبين المشروعات القائمة .
- 4- تبسيط الإجراءات الحكومية والإدارية التي ينبغي على المستثمر القيام بها للحصول على الموافقة لإقامة مشروعه من خلال اتباع نظام النافذة الواحدة بين المستثمر والجهة المسؤولة عن الاستثمار .
- 5- منح ميزات إضافية للمشاريع التي تنتج سلعاً جديدة لم تنتج سابقاً أو سلعاً معدة للتصدير .
- 6- دراسة إمكانية إقامة مناطق اقتصادية متخصصة صناعية وتكنولوجية وعلمية تسهم في دعم التنمية الاقتصادية وتوظيف التكنولوجيا والاستثمارات وتوفير فرص العمل .
- 7- تطوير النظام المصرفي وتفعيل دور البنوك للقيام بالأنشطة الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية إلى جانب نشاطها التجاري وتحفيزها على التوسع في تقديم القروض لإنشاء المشاريع الصناعية .
- 8- وضع إستراتيجيات اقتصادية موضوعية تتمثل في تطوير القطاعات المرتبطة بالنفط وفي مقدمتها الصناعات البتروكيماويات التي تدخل كمدخلات في صناعات مهمة مثل صناعة الأسمدة الكيماوية، والصناعات الكهربائية⁽¹⁾.

خامساً :- سياسة إصلاح القطاع العام وبدء الخصخصة

بعد أحداث عام (2003) تعرضت مؤسسات الدولة الإنتاجية إلى الانهيار والسلب والنهب، مما يتطلب ألقاء نظرة شمولية فاحصة على واقع الصناعة العراقية، والكشف عن جوانب الخلل، والعمل على إعادة إصلاحها وبشكل أمثل، وبالاعتماد على الخصخصة بوصفها إحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي اللازمة للنهوض بالصناعة العراقية، والتي برزت في إطار تحول استراتيجيه التنمية من النموذج الشمولي إلى أنموذج آلية السوق .

ولكن في ظل الواقع الحالي للصناعة التحويلية العراقية فإن الاعتماد على الخصخصة كأسلوب لمعالجة الأزمة الصناعية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لا يمثل حلاً ناجحاً، لان البيئة الاقتصادية تتسم بعدم الاستقرار، فضلاً عن وجود أسباب أخرى منها تراجع دور القطاع الخاص، وضعف قدرته التنافسية في السوق المحلية، وغياب الشفافية التي تعد من الأمور التي تضمن نجاح عملية الخصخصة، فضلاً عن انتشار فساد الجهاز الإداري في معظم مؤسسات الدولة .

وتعاني مؤسسات القطاع العام في العراق من سوء الإدارة، والعمالة الفائضة، وانخفاض الإنتاجية، ورياءة الانتاج، وتفاقم الخسائر، وتدهور الأوضاع المالية والإدارية ، وتشير التقديرات إلى أنّ نحو (33%) من القوة العامة تعد فائضة، إذ أنفقت وزارة المالية لعام (2013) مبلغاً بحدود (1268151) مليون دينار عراقي كمنحة لشركات القطاع العام، مما أدى إلى إقبال كاهل الموازنة العامة للدولة دون وجود مردود اقتصادي من تلك العملية .

¹ - صبري زاير السعدي : مسالة الإصلاح الاقتصادي في العراق، ندوة احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2004)، ص899.

إنّ الدعوة لتقليص دور الدولة في بناء الاقتصاد بما في ذلك إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، تستهدف إعادة توجيه الاقتصاد العراقي نحو الاقتصاد السوق .

وكان العراق يهدف من عملية الخصخصة التخلص من المشروعات الخاسرة، لكونه كان مثقلاً بأعباء المشروعات العامة التي تعاني من الإدارة السيئة، التي تعاني من الإدارة السيئة وغير الكفوءة، والتي كانت مثقلة بمشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية، وهو ما كون الرغبة الأكيدة في إيجاد نموذج اقتصادي يوفر الكفاءة في الإدارة .

ولهذا يفضل أن تتم عملية الخصخصة بصورة نسبية وبشكل تدريجي، وإنّ يتم الابتداء بالمشاريع الصغيرة، وبنسبة بسيطة من مشاريع القطاع العام، ولاسيما في المراحل الأولى، فضلاً عن تحفيز الاستثمار الأجنبي بشراء المشاريع المملوكة للدولة ، كما يتوجب على الدولة اعتماد سياسة اقتصادية قائمة على تنشيط دور القطاع الخاص . كما أن تطبيقها يحتاج إلى مجموعة من الشروط التي لابد توفرها قبل الشروع بتطبيق الخصخصة، تتم عبر الخطوات الآتية :

الخطوة الأولى: دراسة وتحديد الصعوبات التي تواجه تطبيق الخصخصة بالآتي :

- 1- العجز المالي الكبير الذي تعاني منه المشاريع العامة الخاضعة لبرنامج الخصخصة ، إذ يتكبد العديد من شركات القطاع العام الكثير من الخسائر، فضلاً عن عدم قدرتها حتى على تغطية تكاليف إنتاجها، ومن ثم فهي تشكل عبئاً على ميزانية الدولة .
- 2- غياب الأسواق المالية المتطورة في العراق، إذ هو يفتقد إلى الأسواق القادرة على تسهيل عملية بيع وشراء الأسهم ، فضلاً عما تحققه من مساهمة في توسيع قاعدة الملكية من خلال إقبال الجمهور على شراء وبيع الأسهم المطروحة في البورصة .
- 3- مشكلة العمالة الزائدة ، إذ إنّ تطبيق سياسة الخصخصة قد يؤدي إلى تسريح عدد كبير من العاملين في الشركات العامة، مما يزيد من مشكلة البطالة التي وصلت إلى نحو (35%) من حجم القوى العاملة، مما يولد الأثر السيئ على الفرد والمجتمع على حد سواء .
- 4- الافتقار إلى الخبرات والمؤهلات اللازمة لتطبيق سياسة الخصخصة .

الخطوة الثانية : توفير الشروط التي لابد من توفرها قبل الشروع بتطبيق الخصخصة :

- 1- إجراء تقييم دقيق وشامل لمؤسسات القطاع العام المرشحة للخصخصة ، ومعالجة الصعوبات التي قد تواجه عملية تقدير قيمة الوحدات المعروضة للبيع .⁽¹⁾
- 2- إرساء الأطر المؤسسية والقانونية والتشريعية فضلاً عن التشريعات الخاصة بقطاع الأعمال مثل قانون حقوق الملكية وقانون الشركات ، وتتم العملية بصورة تدريجية وعبر مراحل تتسم بالشفافية .

¹ - هناء عبد الحسين الطائي : الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي، الندوة السادسة من سلسلة الندوات إلى تقييمها مكتب الاستشارات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (2005)، ص 119 .

- 3- تصنيف المؤسسات العامة بحسب مستوى أدائها الاقتصادي إلى فئات ثلاث (ممتازة ومتوسطة وجيدة)، الأمر الذي يساعد على اختيار المشروعات التي يتم خصصتها ، إذ يفضل البدء بالمشروعات الضعيفة الأداء، لإنقاذها من الإفلاس والتخفيف عن عجز الميزانية الحكومية .
 - 4- معالجة مشكلة البطالة، أما بإعادة تأهيل وتدريب العاملين في المؤسسات العامة، أو بتقديم مكافآت مجزية للراغبين بترك العمل تطوعاً أو ما يسمى بالمعاش المبكر، أو تملك العمال نسبة من أسهم المشاريع المباحة .
 - 5- تشكيل هيئة وزارية ممثلة عن (وزارة الصناعة والمعادن و وزارة التخطيط و وزارة المالية) تأخذ على عاتقها مسؤولية وضع الخطوط العريضة لعملية الخصخصة، وإعطاء الصلاحية التنفيذية للهيئة المختصة تقوم بأجراء دراسات اقتصادية تهتم بتقييم كفاءة أداء المشاريع ومؤسسات الدولة ، والمشاريع التي سيتم خصصتها.
 - 6- تهيئة الرأي العام في العراق بقبول الخصخصة ولا سيما أن العراق منذ بداية التسعينات اعتمد مبادئ النظام الاشتراكي، لذلك فإنه في هذا الجانب يحتاج إلى جهود كبيرة في تسخير وسائل الإعلام لتحقيق هذا الغرض .
 - 7- كما أن على الدولة القيام بوضع برنامج يهدف إلى التخفيف من حدة ارتفاع الأسعار الذي حصل بسبب رفع دعم الدولة على السلع وتحرير أسعارها، وهدف البرنامج هو مساعدة محدودية الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية.
 - 8- تشجيع الاستثمار الصناعي في مجال المشاريع الجديدة، وإعادة تأهيل المصانع القائمة التي تملكها الدولة من خلال إعداد ملفات استثمارية لهذه المشاريع .⁽¹⁾
- الخطوة الثالثة : بعد تحديد المعوقات التي تواجه الخصخصة وتوفير الشروط التي تسبق عملية الخصخصة، نبدأ بالشروع بعملية الخصخصة باستخدام الأساليب المختلفة على أساس معيار (التجربة أفضل معيار للحقيقة)، والتحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة .

المبحث الثالث : الاستراتيجية الصناعية المستقبلية للدولة لغاية عام 2030

اولاً :- الاستراتيجية الاولى : بناء نواة من تجمعات صناعية كبيرة تنافسية إيرادية تندمج مع سلاسل القيمة المحلية والعالمية

وتتطلب هذه الاستراتيجية إجراء تغييرات عديدة في قطاع الصناعة التحويلية يجري تنفيذها تبعاً، البعض منها يتحقق بصورة غير مباشرة، ولذا فإنه من المهم تحديد تلك المتغيرات التي ينبغي التعامل معها، وتحسينها بصورة صحيحة لتدفع بعملية التطوير والنمو الصناعيين إلى الأمام، وتطلق شرارة التغيرات اللاحقة في قطاع الصناعة التحويلية .

1- سياسة تطبيق الشراكات الإستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء

سوف يتم تحقيق هذه الشراكات الإستراتيجية من خلال :⁽²⁾

¹ - رضا صاحب أبو محمد : الخصخصة والإمكانات في تطبيقها في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد (23)، (2004)، ص 63 .

² - الإطار الاستراتيجي للسياسات الصناعية في العراق ، جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن ، مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط، 2011 .

- إنشاء شركات صناعية برأس مال مشترك بين القطاعين العام والخاص بأساليب المشاركة المتنوعة، عبر التركيز على الأنشطة التي تستثمر قاعدة الموارد الطبيعية، لبناء سلاسل القيمة من مثل الثروات المعدنية، والطاقة المتجددة، من خلال تنفيذ صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة البتروكيمياوية، والأسمدة النيتروجينية، والحديد والصلب والألمنيوم، والأسمدة، والطابوق، والتي تتصف بقيمة مضافة وتنافسية أو تصديرية. وسوف ترتبط بهذه المشاريع مجموعة واسعة من الصناعات ذات الترابطات الخلفية المنتظمة في تجمعات عنقودية تشكل قطاع الصناعات التحويلية المستقبلية المنشودة.
 - توظيف هذه الصناعات في منطقة صناعية واسعة في البصرة (خور الزبير) بحيث تصبح المنطقة أنموذجاً للتجمعات العنقودية التي يتكرر تنفيذها لاحقاً في مناطق أخرى.
 - إعادة هيكلة الشركات العامة القائمة، والتي تتضمن: ضم الشركات ذات الأنشطة المتشابهة، وتحويل ملكية القطاع العام لمعظم الشركات الصناعية إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي عن طريق تحويل الشركات المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة أو بإشكال إعادة الهيكلة الأخرى، ثم تصفية شركات القطاع العام غير المجدية اقتصادياً.
 - إنشاء مدن صناعية وتكنولوجية تدار من قبل القطاع الخاص.
 - ظهور الملكية الأجنبية للأصول الرأسمالية.
- ويمكن توضيح الإطار الزمني لهدف تشجيع الشراكات الإستراتيجية مع المستثمرين المحليين والأجانب الأكفاء ضمن الخطة الخمسية الأولى والثانية والثالثة، كما موضح في الجدول (5):

جدول (5) المراحل الزمنية لهدف تشجيع الشراكات الإستراتيجية مع المستثمرين الآخرين والمحليين الأكفاء

الهدف	2020 - 2016	2025-2021	2030-2026
تشجيع الشركات الاستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء	تحقيق قفزة نوعية في الأداء والحصول على التكنولوجيا كجزء من عملية إعادة الهيكلة القائمة لشركات القطاع العام	إنشاء 25 منشأة كبيرة، كثيفة الطاقة في مجالات التصنيع الموارد المعدنية، الكيماويات والصناعات الهندسية.	إنشاء 200 منشأة كبيرة إضافية كثيفة الطاقة في نفس المجالات والتي يتوفر فيها فرصة أمام العراق.

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، دائرة التخطيط، ورقة بحثية، 2011.

2- سياسة تقوية البنية التحتية

وهي سياسة موجهة ضمن استراتيجيته تطوير واقع قطاع الصناعة التحويلية، وتشمل البنية التحتية كلاً من البنية التحتية للاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، وكافة وسائل النقل واللوجيستيات، البنية التحتية للدعم الفني من خلال إنشاء مراكز لتنمية الأعمال، ونظام الجودة والمعايير، ومصادر الطاقة وإمكانيات الحصول عليها، وهي جميعاً عناصر تعاني منها العراق بشكل شديد، ومن ثم فإن هناك حاجة لدعم البنية التحتية العراقية عن طريق:

أ- تقوية البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عبر: (1)

¹ - السياسات الصناعية في دول جوار العراق، تقارير بحثية، جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، مكتب المستشار الوزارة لشؤون التخطيط، 2011.

- مشاركة القطاع الخاص والعام للارتقاء بالبنية التحتية المادية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
- شبكة من المدارس والكلية المتميزة لتعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- مدن متخصصة بتكنولوجيا المعلومات لخلق شراكات تكنولوجيا ضمن تجمعات عنقودية متخصصة بالتكنولوجيا المتقدمة وجذب الاستثمار المحلي .

ب- النقل والخدمات اللوجستية : يتم تحسين كل أساليب النقل والخدمات اللوجستية من خلال :

- تحسين مستوى النقل البري والنهري والبحري والجوي .
- تحسين كافة الخدمات اللوجستية ذات العلاقة بالصناعة .
- تحسين البنية التحتية لمنظومة الجودة الصناعية : نظام المقاييس، والمعايير، والفحص، والجودة .

ويمكن بيان الإطار الزمني لهدف تحسين البنية التحتية ضمن الخطة الخمسية الأولى والثانية والثالثة، من خلال الجدول (6) :

جدول (6) المراحل الزمنية لهدف تحسين البنية التحتية

الهدف	2020 - 2016	2025-2021	2030-2026
التوسع في إقامة المناطق الصناعية التي تتمتع ببنية تحتية على قدر عالي من الكفاءة ، وتتوفر فيها الحوافز للتصنيع .	بناء 3 مدن صناعية جديدة والاستمرار بتنفيذ مدينة خور الزبير الصناعية الكبرى للصناعات كثيفة الطاقة .	بناء 5 مدن صناعية إضافية ومدينة تكنولوجية واحدة .	- بناء مدينة صناعية في كل محافظة إضافة إلى تنفيذ 3 مدن تكنولوجية . - اكتمال المرحلة النهائية من مدينة خور الزبير الصناعية الكبرى
تقوية البنية التحتية لمواجهة احتياجات قطاع الصناعة التحويلية وفقاً لإطار زمني يعكس الأولويات	الوصول إلى توفير 15% على الأقل من احتياجات قطاع الصناعات التحويلية .	الوصول إلى توفير 40% على الأقل من احتياجات قطاع الصناعات التحويلية .	الوصول إلى توفير 75% على الأقل من احتياجات قطاع الصناعات التحويلية .

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن ، دائرة التخطيط ، ورقة بحثية ، 2011.

4- سياسة تعزيز موارد وقدرات قطاع الصناعة التحويلية

- **الموارد الهيكلية الذاتية :** وهي الموارد المتراكمة لغاية عام (2030)، التي من إنشاء وحدات المشاريع الصناعية الجديدة خلال العقدين الماضيين، والمؤسسات التنظيمية والساندة لها . وبطبيعة الحال ستكون تلك الهياكل لخدمة استثمارات القطاع الخاص .⁽¹⁾
- **الموارد التكنولوجية :** وهي نتاج تحقيق الربط بين قطاع الصناعة التحويلية مع الأنشطة الصناعية والتكنولوجية العالمية من مثل المعرفة الفنية، ومراكز الأبحاث والتطوير التكنولوجي، والمعلوماتية، والاستخدام المرشد للطاقة وبأنواعها وتدفقها بأعلى قدر ممكن من الاستقرارية والوضوح إلى الوحدات الصناعية العراقية لكي تحقق التشغيل بالطاقات التصميمية والمرونة في التطوير والتحديث.

¹ - الاستراتيجية الصناعية في العراق وآليات التنفيذ : جمهورية العراق ، مصدر سابق ، ص101 .

• **الموارد المالية:** إنَّ اعتماد مبدأ آلية السوق وحرية كفيلا بتوجيه رأس المال الخاص إلى المشاريع الصناعية الاقتصادية، ومن المتوقع أن تكون هذه الآلية مستقرة إلى حد بعيد في عام (2030) من خلال البيئة التشريعية المنظمة للأعمال، ومما يعني اشتغال المشاريع الصناعية على وفق المبادئ الاقتصادية والطبيعية والمحددة لنجاحها .

• **الموارد البشرية: (1)**

أ- في ضوء البرامج التدريبية والتأهيل الذي ستضعه المنظومة الصناعية والمنظومات التعليمية، فإنَّ فرصة ردم الفجوة العلمية والتعليمية والتأهيلية ستكون كبيرة من قبل الإنسان العراقي العامل، الذي يظهر بمستوى ومؤهلات وجاهزية لا تقل عن المواصفات العالمية المتوسطة المطلوبة في تشغيل الوحدات الصناعية وتطويرها .

ب- إخضاع مشاريع قطاع الصناعة التحويلية إلى نظام الحوافز الذي يساعد في جذب المهارات، وبناء القدرات، وتحقيق الارتقاء بالأداء وزيادة الإنتاجية .

ثانياً:- الاستراتيجية الثانية: إصلاح وتأهيل المؤسسات الصناعية التحويلية العامة، وبرامج تخفيف الأثر الاجتماعي .

يقصد بالتأهيل اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لتحسين أداء مؤسسات هذا القطاع بعصرنة هذا الأخير بما يتناسب والمطلوب دولياً ، وتحسين قدرات المنافسة لمؤسساته لتصبح أكثر تنافسية على مستوى الأسعار والجودة ، وأقدر على مواكبة تطور الأسواق، والتكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية، والاندماج في الاقتصاد العالمي .

1- سياسة إعادة الهيكلة الشاملة للشركات العامة

وهي تمثل خارطة طريق لإعادة هيكلة الشركات العامة، تبدأ بتصنيف الشركات بموجب أسس علمية تستند إلى تشخيص المسبق لها ، وفق مراحل ثلاث :

المرحلة الأولى : تشكيل وحدات إعادة الهيكلة في الوزارات المعنية لإعداد خطط العمل التجارية لكل شركة .

المرحلة الثانية : إنشاء لجنة إعادة الهيكلة لتنسيق العمل مع وحدات إعادة الهيكلة .

المرحلة الثالثة : تشكيل هيئة تحويل الشركات ضمن المجلس الأعلى للإصلاح الاقتصادي المقترح في مسودة قانون الإصلاح الاقتصادي تتولى توجيه وإدارة إعادة هيكلة الشركات، وعمليات التحول فضلاً عن تعديل القوانين النافذة .

2- سياسة تغييرات مؤسساتية لدعم عملية إعادة الهيكلة

وهي استمرار جهود وحدة إعادة الهيكلة في وزارة الصناعة والمعادن بالتنسيق مع جهات إعداد هذا النظام على وفق الخطوات الآتية: (2)

¹ - دراسة الموارد البشرية ، تقرير بحثي ، جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن ، مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط ، (2011) .

² - خارطة طريق إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة ، تقرير بحثي ، جمهورية العراق ، الأمانة العامة للمجلس الوزاري ، هيئة المستشارين ، 2011 .

- إعداد خطة عمل قصيرة الأمد تتضمن التحليل والتشخيص، ووضع خطة عمل لتحقيق أهداف قابلة للتطبيق الفوري لتحسين الأداء .
- إجراء التقييم المبدئي، وتصنيف الشركات وفق الجدوى الاقتصادية لكل شركة تجذب الاستثمار، أما الشركات ذات الأولوية منخفضة في الاستثمار فهي أما أن تستمر بعملياتها الاعتيادية أو تتم تصنيفها .
- إعادة هيكلة وزارة الصناعة والمعادن بما ينسجم والمتطلبات التخطيطية والتنفيذية للإصلاح والتحول الاقتصادي والإصلاح المؤسسي، وبالتنسيق المتناغم مع الوزارات ذات الصلة، وبالأخص وزارة الكهرباء والنفط.
- تشكيل هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية تعمل بشراكة حقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمختلط والعام .

3- سياسة تأسيس قاعدة معلومات تفصيلية فنية موثوقة عن الشركات العامة تمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة

- تقييم تفصيلي للشركات العامة مبني على معلومات موثوقة وواضحة من كافة النواحي مصنفة إلى شركات مجدية وغير مجدية وعلى المستوى القطاعي .
- إعداد دراسات على مستوى القطاعات الفرعية تشمل تشخيص الإمكانيات المتوفرة، وحجم الانتاج، والمنتجات والمدخلات، ومدى التوسع فيها، وإمكانية التصدير، وتعد هذه الدراسات إطاراً مرجعياً لإعادة هيكلة الشركات ومشاركة القطاع الخاص .

4- سياسة برامج لتطوير أداء الشركات العامة الناجحة والمستمرة عن طريق :

- تنظيم برامج تدريبية في كافة المجالات للإدارة والموظفين .
- توفير الدعم المالي والتقني في مجالات الوظائف الاستراتيجية من مثل (البحوث والتطوير، وتطوير المنتجات و التسويق، وضمان الجودة ، والارتقاء بالمستوى التكنولوجي) .
- توفير الدعم المالي والاستشارات للشركات الاستراتيجية والاستثمارات .

5- سياسة برامج تخفيف الأثر الاجتماعي

- تهيئة برامج الاستيعاب الاجتماعي تكون مصممة حسب المتطلبات المجتمعية في الشركات العامة من خلال (1):

- أ- إعداد قاعدة بيانات للقوى العاملة تظهر المهارات والخبرات .
- ب- إبلاغ الموظفين الفائضين بالفرص المتاحة لهم، لرفع مستوى مهاراتهم، وإعادة التدريب المهني، وتعويضات نهاية الخدمة المتاحة، والقروض التي تؤدي إلى إعادة التوظيف في المستقبل أو تأسيس نشاط خاص .
- ت- يتعين على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تقييم قدرة نظام الحماية الاجتماعي الحالي (شبكة الحماية الاجتماعية وأنظمة التقاعد)، وتعديلها بناءً على المعطيات الحالية للحد من المشاكل الاجتماعية المحتملة .
- ث- يتعين أن تؤمن حزم التخفيف الاجتماعي الدخل للفائضين الذين لم يتم إعادة توظيفهم ولم يقبلوا بتعويضات نهاية الخدمة بإحالتهم إلى شبكة الحماية الاجتماعية أو التقاعد المبكر .

¹ - الآثار الاجتماعية على أداء الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن ، تقرير بحثي ، جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن ، مكتب المستشار الوزارة لشؤون التخطيط ، 2011 .

ثالثاً:- الاستراتيجية الثالثة : ترسيخ نظام الحوكمة

إن الهدف الأساسي هنا هو التقليل التدريجي من الدور المركزي للدولة في التخطيط والإدارة للمنظومة الصناعية، والتي من ضمنها قطاع الصناعة التحويلية، للوصول إلى نظام الحوكمة يتمتع بالكفاءة يضم كافة الأطراف المعنية في الصناعة ، وذلك على نحو الآتي :

1- دور الحكومة

- إن النظام الجديد للحكومة يتطلب أن تؤدي الحكومة دوراً تنظيمياً ، وإشرافياً ، وداعماً لأنشطة القطاع الخاص، ولذا يمكن تصور مجموعة محددة من المهام التي يتعين على الحكومة القيام بها، وذلك على النحو الآتي :
- دعم المناخ المشجع للابتكار ، والأنشطة القائمة على المعرفة اللازمة، لتحقيق النمو المستدام .
 - تنظيم العلاقة بين المجهزين والمستهلكين، لتحقيق أقصى قدر من القيمة المضافة من خلال توسيع نطاق استخدام إنتاج قطاع الانتاج المحلي .
 - المشاركة الفعالة في قطاعات صناعية مختارة ذات أهمية إستراتيجية، ومرتبطة بالصناعات النفطية، . ومن الأمثلة التي ترد في هذا المجال :
 - أ- اعتماد خطط تطوير عمل الشركات العامة وفق برنامج (خطط الأعمال للشركات العامة) .
 - ب- الاستمرار ببرامج تأهيل معامل الشركات العامة بأسلوب التمويل المركزي، وأسلوب المشاركة بالإنتاج مع المستثمرين .
 - ت- اعتماد خارطة الطريق لإعادة هيكلة الشركات العامة .
 - ث- تشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية محددة على ضوء الدراسات القطاعية بما في ذلك المشاركة في رأس مال الشركات الكبيرة مع القطاع الخاص والأجنبي، تتولى تنفيذ وإدارة هذه المشاريع .

2- دور القطاع الخاص

- تنفيذ إستراتيجية التنمية الوطنية، والإطارات السياسية للاستراتيجيات الصناعية، وبمشاركة القطاع الحكومي وفق حدود التدخل المرسوم له .
- توفير فرص الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والبشرية، والفنية، والتقنية .

3- الأدوار المشتركة

- نظراً لأن وضع وتنفيذ السياسة الصناعية يتطلب المشاركة بين كل من الحكومة والقطاع الخاص، لضمان تحقيق الرؤية فإنه سوف يتم إنشاء مجلس التنسيق الصناعي بمشاركة واضحة من القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمحافظات، على أن يتولى المجلس المهام الآتية :
- إدارة ورسم الاستراتيجيات الصناعية، لمراقبة وتحفيز القدرات التنافسية للصناعة التحويلية، وتحديثها بانتظام بالتنسيق مع المجلس الأعلى للطاقة ، وهيئة إستراتيجية الطاقة .
 - تصميم ورعاية الاتفاقيات الثنائية والدولية التي يبرمها القطاع الخاص مع الأجنبي، وضمان تنفيذها .

- إدامة وتطوير نظام الحوكمة الصناعية .
 - مشاركة الحكومة في مراقبة تطبيقات معايير الجودة والمواصفات القياسية العالمية للمنتجات في مشاريع الصناعة التحويلية .
 - رسم السياسات الصناعية وتشريع القوانين المتعلقة بالصناعة .
- ولغرض الوصول إلى نظام كفٍ للحوكمة لآبد من إيجاد خطة خمسية أولى وثانية وثالثة، تتحدد في ضوءها الأهداف المرسومة على وفق تسلسل زمني معين، وكما مبين في الجدول (7) :

جدول (7) المراحل الزمنية لهدف وضع نظام كفاء للحوكمة

2030-2026	2025-2021	2020 -2016	الهدف
الوصول إلى نظومة حوكمة متكاملة وكفاءة في كافة المستويات . - تحقيق منظومة رصد ومراقبة متكاملة بمشاركة أصحاب المصلحة . - تطبيق اللامركزية	يقود مجلس التنسيق الصناعي عملية تنفيذ الإستراتيجية بمشاركة فعالة للقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني والمحافظات .	تأسيس مجلس التنسيق الصناعي	التنسيق بين كافة المؤسسات المعنية بالصناعة التحويلية بما يسهم في زيادة تنافسيتها
	تبني نظام للرقابة أكثر اتقاناً	أنشاء نظام بسيط للرقابة يتمتع بالشفافية	الحفاظ على كفاءة قطاع الصناعة التحويلية من خلال وضع متكامل للرصد والتقييم
	تحقيق تنفيذ النظام القانوني الجديد المتعلق باللامركزية على مستوى المحافظات بدرجات متفاوتة .	أنشاء الهيكل لقانوني لقطاع الصناعة التحويلية غير مركزي، تتم فيه كافة الوظائف على مستوى الإقليم .	تحسين كفاءة قطاع لصناعة التحويلية من خلال التحول من النظام المركزي إلى نظام اللامركزية .

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن ، دائرة التخطيط ، ورقة بحثية ، 2011.

الخاتمة

الاستنتاجات : conclusions

- 1- تعد الاختلالات الهيكلية التي أصابت المفاصل الرئيسة لقطاع الصناعات التحويلية في العراق من أهم الأسباب التي دفعته إلى تبني عمليات الإصلاح الاقتصادي، إلا إن هذه عمليات لا تزال في لبناتها الأولى .
- 2- في الوقت الذي تُعد فيه الصناعات التحويلية أساس انطلاق العملية التنموية في أي قطر، ولها الدور الفاعل في معالجة الاختلال الهيكلي، إلا أن دور الصناعة التحويلية في العراق لم يكن بالمستوى الطموح وفقاً لمعايير تطور قيمة المضافة، ومساهمة الصناعة التحويلية في توليد الناتج المحلي، وتكوين رأس المال الثابت .
- 3- واجهت الصناعة التحويلية في العراق العديد من المعوقات والتحديات التي حالت دون تقدمها، ومع ذلك هناك عوامل مشجعة لإيجاد صناعات تحويلية متطورة مستقبلاً .
- 4- لم تكن مؤشرات ومساهمات الصناعة التحويلية في تطوير الاقتصاد العراقي لم تكن بالمستوى المطلوب في جميع السنوات المحصورة بين (2000-2012)، وبهذا يعد العراق من الدول الأقل نمواً في العالم ، وبذلك لا يزال قطاع الصناعة التحويلية متخلف ولا يشكل أي أهمية في الاقتصاد العراقي .

- 5- لم تكن الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي التحويلي في العراق بالقدر المطلوب، كما أن عدم توفر قاعدة صناعية واقتصادية فعالة ساهم في عدم تشجيع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى المشاريع الصناعية.
- 6- لم يسهم المناخ الاستثماري في العراق في تحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية، بسبب ضعف الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، فضلاً عن عدم توفر البنى التحتية الاقتصادية التي تشجع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى المشاريع الصناعية .
- 7- ضعف مستوى التدريب والتعليم، وعدم الربط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل ومتطلبات التنمية الصناعية ، فضلاً عن عدم وجود سياسة واضحة لنقل التكنولوجيا وتوطينها في العراق .
- 8- ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية من جهة، وبين السياسة الصناعية من جهة أخرى، قد أثر سلباً على الواقع الصناعي في البلاد .

التوصيات : Recommendation

- 1- ضرورة مشاركة اقتصادي البلد المتبني لسياسات الإصلاح الاقتصادي في وضع السياسات الصناعية والاقتصادية المطلوبة، لأنهم يمتلكون المعلومات المهمة عن طبيعة المشاكل التي يعانونها ، فضلاً عن قدرتهم في تحديد أولويات الأهداف والتوقيتات المناسبة لها .
- 2- يجب أن يكون للدولة دوراً بارزاً في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع، فتدخل الدولة في ذلك يُعد ضرورياً لضمان توفير الموارد التمويلية من جهة، ولضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية بشكل يكفل لها أداء مهمتها من جهة أخرى؛ فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على إنشاء مشروعات صناعية.
- 3- تشجيع القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي على الاستثمار في المشاريع الصناعية من خلال تبني سياسة جديدة للترويج للاستثمار، وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة للاستثمار في العراق ، وتوفير المناطق الصناعية اللازمة، وكافة الحوافز التي من شأنها جذب الاستثمار في المشاريع الصناعية التحويلية في البلاد.
- 4- لا بد أن ينظر إلى عملية إعادة هيكلة القطاع العام على أنها مرحلة تمهيدية لسياسة الخصخصة، والاستمرار في هذه العملية كلما اقتضت الضرورة لتقوية جهاز الانتاج الوطني، وبعبارة أخرى لا بد أن تبقى الدولة حاضرة في النشاط الاقتصادي .
- 5- يجب الأخذ بمؤشرات الكفاءة الاقتصادية بجميع أبعادها عند محاولة تقصي أسباب فشل مؤسسات القطاع العام دون إغفال مؤشرات المنافع العامة .
- 6- تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تخدم الصناعة الوطنية، وإعداد قواعد المعلومات التي تخدم قطاع الصناعة التحويلية، وتطوير المعرفة التكنولوجية المستخدمة في عمليات الانتاج .
- 7- خلق فرص للشراكة الاقتصادية بين الشركات الصناعية الوطنية والشركات الصناعية الأجنبية بما يعزز الاستثمار الصناعي في الشركات الصناعية الوطنية .

- 8- ضرورة استكمال الأطر التشريعية والمؤسسية قبل البدء بعملية الخصخصة ، وذلك باتباع الطرق والأساليب العلمية والمالية والمحاسبية والقانونية في تقييم المؤسسات التي سيتم تحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص .
- 9- خصخصة المشاريع والشركات المتعثرة التي تفتقر إلى القدرات الفنية والإدارية بأسلوب الشراكة مع القطاع الخاص أو الاستثمار الأجنبي، لغرض كسب المعرفة الفنية والتقنية .
- 10- العمل على توفير المتطلبات الأساسية اللازمة لوضع السياسات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مقدمتها توفير البيانات الدقيقة عن إمكانياتها ، وتوفير الخدمات الحديثة لتطوير القدرات التنافسية والتصديرية.
- 11- تطوير عمل المصرف الصناعي ورفع كفاءة أدائه من خلال تقديم القروض الصناعية الميسرة للشركات العاملة في القطاع الصناعي بما يضمن تغطية احتياجاتها المختلفة وبسعر فائدة منخفض .
- 12- العمل على إيجاد صياغة محددة وواضحة لنقل التكنولوجيا وتوطينها في العراق، وإنشاء مراكز للأبحاث الصناعية، وتشجيع الشباب على القيام بالأبحاث والدراسات العلمية .
- 13- العمل على إيجاد صياغة محددة وواضحة لنقل التكنولوجيا وتوطينها في العراق، وإنشاء مراكز للأبحاث الصناعية، وتشجيع الشباب على القيام بالأبحاث والدراسات العلمية .
- 14- الاهتمام بدقة بالبيانات والمعلومات، وشمولها كافة المنشآت الصناعية، والعمل على تسهيل حصول الباحثين والمختصين عليها لإجراء الدراسات والبحوث حول تطوير الصناعات التحويلية في العراق، ووضع نتائج الأبحاث والدراسات أمام صناع القرار والمستثمرين .
- 15- تكوين شبكة حماية اجتماعية متوازنة وقادرة على حماية المجتمع من التكلفة الاجتماعية الناتجة عن برامج التحول التي يتم تطبيقها في العراق ، فما زالت الدولة بموجب الدستور مسؤولة ولها الدور الأبوي لحماية المجتمع .
- 16- التنسيق الفعال بين السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية، وتحديد هيئة عليا من المختصين لتفعيل عمل هذه السياسات بما يخدم قطاع الصناعة في العراق .

قائمة المصادر

- 1- أبو محمد، رضا صاحب : الخصخصة والإمكانات في تطبيقها في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد (23)، (2004)، ص 63 .
- 2- السعدي، صبري زاير : مسألة الإصلاح الاقتصادي في العراق، ندوة احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2004)، ص 899.
- 3- الطائي، هناء عبد الحسين : الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي، الندوة السادسة من سلسلة الندوات إلى تقيمتها مكتب الاستشارات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (2005)، ص 119 .
- 4- احمد إسماعيل المشهداني و حيدر حسين آل طعمه : دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة (10)، العدد (33)، (2014)، ص 137 .
- 5- جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط، 2011 (الإطار الاستراتيجي للسياسات الصناعية في العراق
- 6- جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، مكتب المستشار الوزارة لشؤون التخطيط، 2011 (السياسات الصناعية في دول جوار العراق، تقارير بحثية)
- 7- جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن ، مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط ، 2011، (تقرير بحثي: دراسة الموارد البشرية) .
- 8- جمهورية العراق ، الأمانة العامة المجلس الوزارة ، هيئة المستشارين ، 2011 (تقرير بحثي : خارطة طريق إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة) .
- 9- جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن ، مكتب المستشار الوزارة لشؤون التخطيط ، 2011 (تقرير بحثي : الآثار الاجتماعية على أداء الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن) .
- 10- البنك المركزي العراقي : التقرير الاقتصادي السنوي (2007)، موقع شبكة الانترنت : <http://www.cbiraq.org>
- 11- وزارة الصناعة والمعادن – الدائرة الإدارية في العراق
- 12- وزارة الصناعة والمعادن – دائرة التخطيط في العراق .
- 13- وزارة الصناعة والمعادن – دائرة المالية في العراق .
- 14- وزارة الصناعة والمعادن – دائرة الفنية في العراق .
- 15- وزارة الصناعة والمعادن – مكتب المستشار الاقتصادي في العراق .